كتاب العدد

آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات للدكتور: 'خالد اليعبودي'

قراءة وتعليق: ذ: سلمى ربح[1]

صدر مؤخرا "كتاب آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات للكاتب 'خالد اليعبودي' عن دار نشر ما بعد الحداثة، يحتل الكتاب زهاء ثلاثمائة صفحة من الحجم المتوسط، وهو في الأصل ملخص أطروحة تقدم بها الباحث لنيل 'دكتوراه دولة' بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، بمدينة فاس المغربية.

أهم ما يميز هذه الدراسة أن صاحبها عالج موضوع المصطلح - وما يرتبط به من 'مصطلحية' تقنن مبادئ وضعه واستعماله، و'صناعة معجمية' تدون المنظومات المصطلحية (المقيّسة أو التي تنشد التقييس بتعميم استعمالها من لدن المختصين)- من زاوية نقدية، ذلك أن الكثير من الدراسات المصطلحية بالعالم العربي درجت على النظر إلى الوحدة المصطلحية باعتبارها وحدة لغوية دون أن تعمل على ربطها ب 'المفهوم' مما ساهم في تكريس أزمة المصطلح العلمي العربي، ما دفع الباحث عبر فصول الدراسة ومباحثها إلى الحرص على عدم تجاهل الثنائية المتلاحمة: 'مصطلح /مفهوم'.

فالوحدة المصطلحية –من منظور الكاتب- علامة ذات أبعاد ثلاثة:

- بعد لساني يتناول قيمتها الدلالية ويعالج خصائصها الصورية بالمنظومات المعجمية والمصطلحية.

- وبعد اجتماعي يدرس وظائفها في الخطاب، ودرجات مقبوليتها وتداولها بين المستعملين والمختصين.

1- أكاديمية التربية والتكوين جهة الرباط سلا زمور زعير.

- وبعد فلسفي منطقي يختص بدراسة المفهوم المجرد الذي تشير إليه، و أنماط العلاقات التي تربط المفهوم بباقي المفاهيم المجاورة له.

وقد ركّز الكاتب في هذه الدراسة على البعد اللساني للوحدة المصطلحية بالدرجة الأولى، لينتقل بعدئذ إلى تحديد بعدها الثاني باعتبار تعبير كل مصطلح عن وظيفة محددة، وإحالته إلى مرجع بعينه بالارتكاز على شرط الاتفاق.

خصص الدارس الباب الأول من كتابه ل'الدراسة المفهومية للمصطلح والمصطلحية'، حيث تناول مفهوم 'المصطلح'، ورسم ضوابط وضعه، ورصد مصاعب توليد المسميات في مختلف التخصصات المعرفية والتقنية (بما فيها التخصص اللساني)، وعالج أيضا آليات التوليد المصطلحي باللغة العربية.

تناول الباحث في الفصل الأول من هذا الباب بالدرس المقولة الاشتقاقية للفظة 'مصطلح'، حيث عرض لاختلاف الدارسين العرب في تحديد الصيغة الصرفية للفظة «مصطلح»، وأوضح أن تعريفات الأقدمين ترتكز على أساسين:

- أساس الاتفاق الحاصل (بين المتكلم/المتكلمين والمخاطب /المخاطبين) حول المصطلح عليه؛

- وأساس التمييز بين الكلمات الموضوعة وضْعاً أولياً وتلك الموضوعة وضعا ثانيا.

ويردّ اليعبودي سبب خلط الباحثين المحدثين في نفي استعمال الأقدمين للفظ 'مصطلح' إلى افتقاد العربية إلى معجم لغوي تاريخي يرصد المراحل التي يمرّ بها اللفظ منذ نشأته، كما يتتبَّع مختلف الاستعمالات والدلالات التي عرفها المصطلح مع توالي الحقب وبتعدّد المجالات المعرفية.

وأشار صاحب الكتاب الذي ندرسه إلى عدة ألفاظ استخدمها الأقدمون (إضافة لكلمة 'مصطلح') كمرادفات للفظ 'اصطلاح'، من بينها على سبيل المثال: 'كلمة'/ 'مفردة' / 'مفتاح' / 'لفظ'/ 'محدث'، 'اسم صناعي'، وبيَّنَ أن بعضها استعمل على سبيل المجاز.

وانتقل الباحث - بعد دراسته للحدود اللغوية والاصطلاحية وتتبّعه لاستعمالات الأقدمين للفظي 'اصطلاح' و'مصطلح' - إلى تحليل تعريفات المحدثين لمفهوم 'الاصطلاح'، ولِما رادفه من ألفاظ، ك: 'مصطلح'. وكان غرض الدارس من عرض الحدود الغربية لمفهوم 'المصطلح' الوقوف على درجات تباين هذه الحدود أو ترادفها مع المعاني التي سجلتها الدراسات العربية لهذا المفهوم. واعتبر أن أهم ما ميّز الحدود الغربية:

- الربط بين المصطلح والمفهوم، وإثبات التكافئ بين ثلاثية: "المصطلح/ والرمز (اللغوي)/ والمفهوم"، وتقييد المصطلح بالاستعمال، وجعله مقتضيا للتعريف، وحصر دلالة المصطلح على معنى خاص بعلم من العلوم أو فن من الفنون، ووَسْم المصطلح وَسْماً مرجعيا، من خلال تحديد علاقته بالوحدة المرجعية.

وعرض الباحث صلة كل من المفهوم والمصطلح بالمدلول، وقام بتحديد الخصائص الدلالية للمصطلح، والكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين المصطلح والكلمة، وبيّن أن أهمية المفهوم في العمل المصطلحي تتجلى عند توخّي تعريف المصطلح، ذلك أن تحديد هذا الأخير ليس في الواقع سوى تعريف للمفهوم المدلول عليه بالرمز اللغوي (:المصطلح)، بما يتضمن من خصائص المفهوم الجوهرية وغير الضرورية.

ويعرّف الباحث 'المفاهيم' بكونها بنيات عقلية أو تجريدات يتمّ بمقتضاها تصنيف الأشياء والموضوعات. ويقترن المفهوم بالمصطلح اقترانا وثيقا.

ويتجلى تطور المفاهيم في مظاهر شتى: فقد تتولّد مفاهيم مستحدثة، وقد يقتبس العلم الناشئ مفاهيم علوم متطوّرة (مثال ذلك اقتباس اللسانيات الحديثة للمفاهيم الرياضية على سبيل المثال)، وقد يُلْجَأ إلى مفاهيم عتيقة موروثة. ويميز الكاتب في تناوله ل 'المصطلحات الرحالة' بين تلك التي تحافظ على سماتها الدلالية بالرغم من توظيفها في قطاعات معرفية متعددة، وبين صنف آخر يأخذ صورا دلالية مختلفة باختلاف المجالات العلمية والفنية والتقنية المهنية المستعملة بها، ويقدم أمثلة عن كل صنف من أصناف الارتحال.

وانتقل الباحث لمعاينة طبيعة العلاقات بين المفهوم والمدلول، بين نظرة تدرج قيمة المدلول ضمن النسق اللغوي (سوسير) ونظرة تجعل هذه القيمة مستقلة عن النسق اللغوي (فيلبر). ونتيجة للتطور المستمر للمعارف الإنسانية والتطبيقية، فإن العلاقة بين المفهوم والمدلول اتسمت بعدم الاستقرار؛ فهي معرّضة للتغيير على الدوام بحسب الرقيّ المعرفي السريع والمتزايد، مما ينتج عنه اكتفاء المفهوم بتضَمّن المعلومات المتفق عليها بين طائفة من مستعمليه الخواصّ أو العوامّ. وقد وَصَلَ الكاتب آراء الغربيين في هذا الموضوع بما توصل إليه نظار الفكر العربي الإسلامي بإشارته إلى التفريق الذي أقامه كل من 'الكفوي' و'التهانوي' بين المدلول والمفهوم، ودعا الكاتب إلى تناول العلاقة بين المفهوم والمدلول من خلال إشكالية 'الاعتباطية' (arbitraire) و'العلية' (motivation)، وهي الثنائية التي تكشف بوضوح أيضا الفروقات بين الكلمة والمصطلح.

وضّح الكاتب فيما يخص الصلة بين الكلمة والمصطلح أن المصطلح لا يطابق الكلمة من الناحية الصورية بل يتضمنها، كما نوّه بالنهج الذي نهجه 'ابن الطيب الشرقي الفاسي' بفصله

بين الوحدات المعجمية والوحدات الاصطلاحية، وناقش تصورات هذا المعجمي في موضوع إدراجه 'المصطلح' ضمن 'الألفاظ المحدثة' وبيّن سلبيات هذا التصور.

اعتبر الكاتب بهذا الفصل أن للمصطلح العلمي مميزات دلالية تختلف عن نظيراتها بالمصطلحات الفنية والأدبية، ذلك أن المصطلح العلمي غالبا ما يشكّل محورا أساسيا في البناء العلمي، كما يتميز المصطلح العلمي (ومن ضمنه المصطلح اللساني) بتعالقه بالمصطلحات المرتبطة به ضمن شبكة من المفاهيم. وأشار إلى فكرة هامة في هذا الصدد مفادها عدم ضرورة استقصاء المصطلح كل السمات الدلالية للمفهوم الذي يسمّيه، وإنما يكفي أن يرمز إليها رمزا، بينما شدّد على لزوم توفر عنصر "الاتفاق" بين ذوي الاختصاص، مع ضرورة وجود صلة بين بنية المصطلح (مقولته الصرفية، وطبيعته التركيبية) ودلالته المعبر عنها.

ومن ضمن العلاقات الدلالية التي تقرن المصطلح بالمفهوم، يسجل الباحث أكثرها تواترا، وهي التي ترتبط ب'الترادف'**(Synonymie)**، و'الاشتراك اللفظي' **(Polysémie)**، و'أحادية المعنى' **(Monosémie)**، ويشير إلى نسبية المجهودات الرامية إلى تحقيق 'الأحادية الدلالية'، التي قامت بها منظمات التقييس المصطلحي العالمية والوطنية، ذلك أن الألفاظ محدودة والمعاني غير متناهية، كما ارتأى السلف من اللغويين العرب القدامى.

وانتقل الكاتب لعرض مظاهر المعالجة السوسيو- لسانية للمصطلح، لإبراز كيفية اشتغال المصطلح بذهن المتلقي، (استيعابا وإعادة إنتاج). ويُلاحَظ أن المتكلّم قد يلجأ إلى استعمال بعض المصطلحات العلمية دون أن يفقه دلالاتها الاصطلاحية الدقيقة، مما جعله يشدد على أهمية صياغة قوانين تراعي أصول العربية في توليد المصطلح العلمي، لتفادي توليد مصطلحات مستهجنة في مخارجها الصوتية وقاصرة في حمولاتها الدلالية، واستخلص أن التقيد بهذه القوانين في صياغة المصطلح العلمي لا يعني التسليم بمعيارية المصطلح، لأن هذه المعايير ترتبط بجودة وسلامة قواعد تكوين بنية المصطلح، وتستبعد كلّ أحكام القيمة والاعتبارات الجمالية والأخلاقية.

وانتقل الباحث في الفصل الثاني من الباب الأول لدراسة مظاهر أزمة المصطلح اللساني العربي، وتابع تجليات قصور المعجم الخاص الذي يدون المنظومات المصطلحية المتداولة بالحقول اللسانية المتعددة، وأولى عنايته لظاهرة التوليد اللغوي (في اللغة العامة) والمصطلحي (في اللغات الخاصة) بالعربية، في أفق تحديد الأنساق التي ترتكز عليها عمليات التوليد.

يدق الكاتب – بهذا الفصل- ناقوس الخطر بمعاينته للواقع المرير الذي يتخبط به العالم العربي، في استيراد التكنولوجيا والمستحدثات العلمية، ونقل اللغات العلمية الواصفة للمفاهيم والمصطلحات الغربية الوافدة، التي تتراكم يوما بعد يوم. ويسجل الباحث أن الرقم

الذي حدد احتياج العربية إلى خمسين وحدة مصطلحية لمواكبة التقدم العلمي الغربي قد تضاعف بتوالي السنين، مع تضاعف التخصصات العلمية الدقيقة (التي تجاوزت 730 تخصصا معرفيا)، ويشير إلى افتقارنا إلى دراسات تشخّص نِسَبِ المفاهيم العلمية (ومن ضمنها اللسانية) المتولّدة في كلّ سنة.

ورصد الكاتب جملة من المصاعب التي تواجه كل واضع للمصطلح، وسجّل العديد من الهنات التي تميز الكتابات اللسانية العربية، أهمها: عدم التمييز بين المفاهيم اللسانية ومفاهيم فقه اللغة أو النحو القديمين، وعدم إدراك الفروقات الدلالية التي تخص مفاهيم كل مدرسة لسانية على حدة.

وحدد الباحث أهم المشكلات اللغوية للمصطلح اللساني واعتبر أن المصطلحات اللغوية القديمة لم تسلم بدورها من هنات، فجاءت مختلة من عدة نواح، كما قدم جملة من المقترحات للحد من معيقات وضع المصطلح ونقله، وهي مقترحات منهجية، ونظرية، وتقنية.

وقدم الباحث لمحة موجزة عن واقع المعجم العربي المعاصر، فبيّن فائدة المعاجم اللغوية والعلمية التي لا تقتصر على طالبي استشارة هاته المصنفات من عامة القراء، وإنما يستفيد من متونها كذلك المصطلحيون، وعلماء التوثيق، واللسانيون، والبيداغوجيون، والحاسوبيون، ومختلف المختصّين في المعارف الإنسانية والمادية والتقنيات. وأشار الكاتب إلى أن المميزات العامة للمعجم تتحدد بحسب الأهداف المسطّرة من تدوينه، ونوع المعلومات التي ترد به، وينتج عن اختلاف أهداف المتون المدونة تباين في بنيات هذه المعاجم والقواميس، وفي مناهج صياغتها، وفي مدى التزامها بقواعد البناء المعجمي المعترف بها على المستوى العالمي.

أوضح الكاتب بهذا الفصل ذاته أن التقابل بين المقاربتين "الأونوماسيولوجية" (Onomasiologique) (التي تتسم بالانطلاق من المفهوم إلى الكلمة) و"السيمازيولوجية" (Sémasiologique) (التي تعتني بمعالجة هيئة اللفظ للوصول إلى شرح دلالته) يكشف عن معالم الحدود الفاصلة بين المعاجم العامة(اللغوية)/ المعاجم المختصة (الاصطلاحية). وأشار إلى أن المعاجم الاصطلاحية تمكّن من استيعاب مضامين الإنتاجات العلمية والتقنية، وتيسّر التواصل العلمي، أو الفني، أو التقني بين ذوي الاختصاص الواحد، والحوار بين هؤلاء ومختلف طوائف العلماء والتقنيين، وتوفر أرضية لتطوير الأنساق المصطلحية وتحيينها في اتجاه بناء معاجم وقواميس محوْسَبَة، بعدما أصبحت مهمة بناء المعاجم المختصة جزءا لا يتجزأ من أنشطة الصناعة المصطلحية (La Terminographie).

وأبرز الباحث أهمية المعاجم المختصة ودورها في التنمية وفي الرقي بواقع الترجمة، إذ لا يمكن للمترجمين تقديم ترجمات دقيقة في غنى عن أداتين أساسيتين، تتمثلان في معاجم ثنائية

ومتعددة اللغات تتيح للمترجم وللمطلع على الألفاظ الأعجمية الحصول على نظيراتها العربية، وفي معاجم حديثة أحادية اللغة تمَكّن هذا وذاك من الاستيعاب الدقيق لمفهوم اللفظ/ المصطلح في اللغة الهدف.

غير أن افتقار اللغة العربية إلى معاجم علمية دقيقة يعتبر –في نظر الباحث- أكثر حِدّة من افتقارها إلى مصنفات في الميادين المعرفية، فالمعجم العربي الحديث يمُرّ بأزمة الوضع، ويواجه إشكاليتي التحديث والمعاصرة، وهو عاجز عن مجاراة الرقِيّ الحضاري بتهيئة ذخيرة لغوية، وتنمية مواكِبة للمستحدث من المفاهيم.

وخصص الباحث ما تبقَّى من مباحث بالفصل الثاني لدراسة طرائق التوليد اللغوي والمصطلحي، مع محاولة البحث عن تجليات نظرية عربية في التوليد، ففي سياق البحث عن معالم نظرية عربية في التوليد أشار الكاتب إلى اهتمام بعض المنظرين في مجال اللسانيات التوليدية بوضع قواعد صوتية وصرفية ومركبية لصياغة الدوال الجديدة في المعجم للتعبير عن المدلولات المستحدثة. وقد تبوأ مبحث "التوليد" مرتبة خاصة، وحظي بعناية المعجميين والمصطلحيين في إطار دراساتهم للمعجمية المختصة النظرية. كما انعقدت عدة مؤتمرات وندوات علمية خاضت في المسائل النظرية والتطبيقية للتوليد. غير أن هذه الجهود لا تخوّل للمرء الجزم بوجود 'نظرية' عربية للتوليد قائمة الذات؛ واستنتج الكاتب أنّ أبرز نتيجة يمكن استنباطها من القراءة الأفقية للمترجمات: سمة التضارب الحاد في وضع المقابلات؛ إذ نحا المعربون مناحي شتى في التعامل مع المفاهيم الوافدة، وقلّما خاض المعرّبون في الإجراء التوليدي مسلحين بمبادئ منهجية ضابطة لأصول التوليد، بل غالبا ما كان عملهم المصطلحي اعتباطيا يختلف باختلاف زاد كلٍّ منهم من ضوابط المصطلحية الحديثة.

وبيّن الكاتب أن أول ما يطالع المهتم من عوائق التوليد، بروزها بشكل ملفت عند الانتقال إلى مرحلة التطبيق، وتتجلى أساسا في استعصاء الالتزام الصارم بقواعد التوليد النظرية، وفي صعوبة تحديد معايير مقننة للتقييس والتكنيز تحظى باتفاق المصطلحيين، كما أن النتاجات المعجمية العربية الحديثة تعاني من القصور في مستوى الصياغة النظرية (رصد ظواهر التوليد في اللغة، ومواصفاته)، ومستوى تصنيف المعاجم العامة والخاصة.

واهتم الكاتب بعرض مواقف التوليديين من الدراسات اللغوية العربية التي تمحورت حول التوليد اللغوي والمصطلحي، وقام بتحليل ما توصلت إليه من نتائج، مؤكدا أن التصور السليم لظاهرتي "التوليد" و"التغير المعجمي" يجب أن يخضع الألفاظ المستحدثة (المولدة باصطلاح المعجميين) إلى معيار الالتزام بشروط سلامة التكوين من أجل قبول إدراجها في القاموس/المعجم اللغويين، بعيدا عن معياري "الندرة" و"الشيوع" المعتمدين باللسانيات الاجتماعية، وذلك بغرض بناء منظومة معجمية دقيقة وسليمة من الثغرات.

وانتقد الباحث التصور الذي يعتبر المعجم مجرد لائحة من الألفاظ[2]، والذي لا يميز بين القاموس (Dictionnaire) من جهة، وهو المؤلف اللغوي الذي يرصد مداخل معجم لغة محددة، ويتضمن بيانات تتعلق بجوانب النطق والتعريف (ويعدّ بناؤه جزءا من انشغالات الصناعة المعجمية (Lexicographie))؛ والمعجم الذهني (Lexique) من جهة أخرى، المرتبط بمكوّن من مكوّنات النحو وبالجهاز الذهني للقدرة اللغوية لمتكلم ما.

ورأى أن هذا الخلط امتدّ ليشمل اضطرابا في تناولهم لطرائق تنمية الألفاظ، إذ لم يميز أغلبهم بين أنماط الآليات الإجرائية للتوليد الدلالي المؤدي إلى ظهور معنى جديد يلحق بوحدة معجمية مدوّنة بالقاموس اللغوي العام أو الخاص وتلك الخاصة بالتوليد الصوري الذي ينتج عنه إحداث سلسلة من الدوال الجديدة التي تحمل معاني مستحدثة، فقد جمعها أغلب الدارسين المحدثين في باب واحد هو باب "وسائل التوليد وتنمية العربية"، دون إخضاعها بمعظم الأحيان لأي تراتبية تحدد نسب مردوديتها ودرجات مرونتها.

ولا يرى الكاتب مانعا يحول دون استثمار الألفاظ المهملة المدونة ببعض المعاجم العربية القديمة والتي تتوفر على تلاؤم صوتي صرفي مناسب في صوغ المفاهيم الحضارية المتداولة حديثا، كما دعا إلى توظيف ما يتناسب من مصطلحات الغريب بالحفاظ على دلالاته القديمة المدونة في المصنفات التراثية، أو بالارتكاز على التخصيص والتعميم.

لعل أهم ما ميز دراسة الباحث لموضوع طرائق التوليد دعوته إلى ارتكاز عملية التوليد المصطلحي على معرفة القوانين اللغوية، ذلك أن اختلاف اللغات في أنسابها وفصائلها له عظيم الأثر في الوضع المصطلحي من حيث تحديد آليات التوليد. وقد توضّح تميّز العربية التي تعدّ من أمهات اللغات السامية وأقدمها بإمكانية "التوليد الداخلي"، ويقصد بالمصطلح (الذي استمده من دراسات هنري فليش) اعتماد "الأصل" و"الوزن" للقيام بالإجراء الاشتقاقي، وقلَّما لجأت اللغة العربية قديما إلى الإلصاق، إلا أن الاحتياج المتزايد للأوضاع المصطلحية استلزم من العربية الحديثة الجمع بين الإجراءين لصياغة التسميات.

وقرر الكاتب أن أول منطلق البحث في موضوع التوليد اللغوي/ المصطلحي: ضرورة ارتكازه على تصور نظري يستمدّ مقوماته من قوانين اللسانيات العامة، لذا جعل التوليد اللغوي والمصطلحي ينبني على أربعة أنساق لغوية، الثلاثة الأولى منها تعد عناصر داخلية نابعة من ذات العربية (وهي على التوالي النسق الصرفي، والنسق الدلالي، والنسق التركيبي)، والنسق الرابع (نسق الاقتراض) عبارة عن عنصر خارجي.

2- يعد تمام حسان(1979)[اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2-القاهرة] من زمرة هؤلاء (انظر ص39 على الخصوص).

وقد أعطى الباحث في تحديده لهذه الأنساق الأولوية للنسق الصرفي، الذي يقوم بدور محوري في التوليد اللغوي والمصطلحي بالعربية، نظرا لمرونة نِظامَيْها الصرفي والاشتقاقي؛ ويرتكز هذا النسق على الاشتقاق والنحت، فالاشتقاق أقدم طرائق إنماء المعجم وأهمها وأكثرها توليدية، ويعدّ عملية قياسية يتم بموجبها توليد لفظ من آخر، أو من مجموعة صوامت تمثل "الأصل"(Racine) مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب، فيدلّ المشتق على معنى المشتق منه بزيادة سمات دلالية محددة، أو نقصانها لأجلها اختلفا في عدد الصوامت أو في البنية. ويشير الباحث إلى أنّ اللغة العربية "لغة اشتقاقية" بالأساس، لاعتمادها في إنماء رصيدها المعجمي على الزيادة والتضعيف والتنوع المصوتي، وقد تلجأ إلى هاته الإجراءات/ العمليات جميعها لتوليد مشتق جديد، كما في الأفعال: تكهَّن، تسنَّر، وفي الأسماء: مُشاذّة، مُمَغْنَط .. ويُرجع الكاتب سبب تميّز العربية بهاته الخاصية الاشتقاقية امتلاكها لقوالب مجردة، تدلّ على دلالات خاصة تسمى الأوزان، ولأصول صامتية عديدة، إذ يلجأ المتكلم بالعربية إلى معجمين: معجم للأصول الصامتية (Racines) ومعجم للصيغ الصامتية والمصوتية (Schèmes).

ويشير الباحث –تفاديا للخلط واللبس- أن هاته الأنساق التوليدية متكاملة فيما بينها، فقد يتم اللجوء إلى أكثر من نسق لصياغة مصطلح محدد، نظير ذلك تلازم الإجرائين الاشتقاقي والتركيبي في صياغة المصطلح المركب: "مِصفاة متضائلة" والجمع بين إجراء المجاز والإجراء التركيبي في التسمية: "نعت تائه".

وينبه الباحث في معرض نقده للدراسات التقليدية التي تناولت موضوع طرائق التوليد من مغبّة اعتبار طرائق: الاشتقاق والمجاز والنحت تحايث طريقة الترجمة وتنافسها، كأن هذه الوسائل تستقل بإجراءاتها التقنية في كل طريقة على حدة، مع العلم أن وسيلة الترجمة تشمل باقي الوسائل المسطرة من قبل هؤلاء الباحثين (عدا وسيلتي التعريب والتدخيل).

وقد خصص الباحث الباب الثاني الذي عنونه ب ' المعاجم اللسانية العربية الثنائية والمتعددة اللغات في الميزان' لدراسة المعاجم اللسانية العربية الثنائية والمتعددة اللغات، ويشمل هذا الباب ثلاثة فصول، قام الكاتب في الفصل الأول بعرض أهم المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات المصنفة بالعالم العربي، وعمد إلى تحديد إجراءات منهجية قابلة للتطبيق على متون هذه المعاجم بغرض تحليلها وتقييمها.

من الواضح أن العقود الأخيرة أفرزت الكثير من الانتقادات الموجهة إلى واضعي المعاجم اللسانية العربية، ويشير الباحث أن الغرض من دراسته لمتون هذه المعاجم يتمثل أساسا في توفير أرضية صلبة لنشأة علم المصطلح اللساني، ولا يتوخى من هذا التقييم التعريض والتجريح بمصنفي هذه المتون.

استند الباحث إلى جملة من الإجراءات المنهجية في تحليله للمعاجم اللسانية العربية، وقام بجرد مستوف للمسارد والمعاجم والقواميس اللسانية التي صُنفت بالعالم العربي، ولاحظ تأخر الصناعة المعاجمية في هذا الميدان، خصوصا إذا عرفنا أنّ أوائل المعاجم اللسانية في الغرب يعود صدورها إلى بداية العقد الثاني من القرن الماضي، ولفتَ انتباه القارئ إلى احتياج شعب اللسانيات وأقسام الترجمة في الجامعات والمعاهد العربية إلى المنجز من المعاجم العربية اللسانية الأحادية اللغة والثنائية اللغة (عربية –فرنسية/ عربية –انجليزية) والمتعددة اللغات (عربية –فرنسية –انجليزية)، ويتجلى هذا النقص بوضوح عند مقارنة الجهود المعجمية العربية في هذا الميدان بما صنِّف من معاجم غربية في الحقل ذاته.

وقدّم 'اليعبودي' عرضا لأهم المعاجم اللسانية في شكل بطاقات تعريفية، ليقرِّبها للقارئ، وقام بتقييمها تقييما أوليا قبل أن يعود إلى متنها بالتحليل والدراسة المفصلة في الفصل الموالي.

وهو الفصل الثاني من الباب الثاني الذي عنونه ب "المعاجم اللسانية العربية في الميزان"، ويلاحظ أن الباحث اقتصر على دراسة متون عشرة معاجم (ومسارد) لسانية، وهي:

1- معجم علوم اللغة (انجليزي – عربي) لعبد الرسول شاني (1977).

2- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي –انجليزي وانجليزي-عربي) (1983) من وضع نخبة من اللغويين العرب.

3- قاموس اللسانيات (عربي– فرنسي /فرنسي– عربي) مع مقدمة في علم المصطلح لعبد السلام المسدي (1984).

4- معجم اللسانية (فرنسي– عربي) مع مسرد ألفبائي بالألفاظ العربية لبسام بركة (1985).

5- معجم المصطلحات الأدبية واللغوية، لإميل يعقوب ورفقائه (1987).

6-المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي– فرنسي- عربي) من إنجاز المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– مكتب تنسيق التعريب، بنسختيه الأولى: (1989)، والثانية الخاضعة للتحيين والمراجعة (2002).

7-معجم اللسانيات (فرنسي- انجليزي- عربي) ل: ج.بوهاس- ج.ب.كيوم– ج.كولوغلي(1992).

8- معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي– انجليزي- عربي) لمبارك مبارك (1995).

9- معجم المصطلحات اللغوية (عربي– فرنسي– انجليزي) لخليل أحمد خليل(1995).

كما اطلعنا على أحدثها الذي لا يزال قيد النشر في سلسلات متواصلة، و المتمثّلة في:

10- معجم المصطلحات اللسانية (انجليزي- فرنسي- عربي) لعبد القادر الفاسي الفهري(1996-2002).

وتمتدّ هاته المعاجم المنتقاة زمنيا إلى أزيد من ثلاثة عقود، تألف أولها في أواخر العقد السابع من القرن الماضي ولازال المعجم الأخير يصدر تباعا بمستهلّ هذا القرن الجديد، وقد احتلت تجربة المسدي موقعا وسطا بين زمرة المعاجم التي ألفت قبلها ومجموعة التصنيفات التي صنفت بعدها، وتختلف هاته المتون في طبيعتها فقليل منها حظي بتعريف مداخلها الاصطلاحية مما يجعل أغلبها مجرد مسارد أو مدونات اصطلاحية (Nomenclatures)، وهي تشترك أيضا في خاصية عدم الاعتراف بفضل بعضها المتقدم عليها تأليفا في اختيار المقابلات العربية، وذلك على الرغم من التناص غير المصرّح به الحاصل ببعضها، كما أنها أيضا نادرا ما تعير اهتماما للمصطلحات الرائجة في اللسانيات الحديثة بمختلف مشاربها المعرفية وتياراتها المنهجية ومدارسها المتعددة.

وتتضمن الدراسة التحليلية لهاته المتون التي قام بها الباحث ملاحظات تخص شكل المعاجم (والمسارد والقواميس) اللسانية ومضامينها ومناهج بنائها.

ونظرا لأهمية التعريف في توضيح مضامين المداخل المعجمية، فقد خصص الباحث مبحثا مستقلا بهذا الفصل لدراسة التعريف من حيث البنية والأنماط، كما ذكر لوازم التعريف وأبرز احترازاته عند القدامى ومن منظور المحدثين، وناقش الكاتب الاعتراض بأن أمر تحديد المصطلحات العلمية ليس من اختصاص مصنفي المعاجم الخاصة، وإنما هو أمر يعود بالدرجة الأولى إلى جمهور الباحثين في علم من العلوم أو فن من الفنون، فقرّر أن هذا الاعتراض لا يحطّ من شأن إنجازات مصنفي المعاجم اللسانية العربية، ذلك أن أغلبهم من أهل الاختصاص في المجال اللساني (باستثناء المصنِّف "خليل أحمد خليل(1995))، ونجد الباحث "محمد رشاد الحمزاوي(1987) المشتغل بالعلوم اللغوية يُفضِّل إيراد تعريفات منسوبة إلى أصحابها محيلا إلى مواضعها الأصلية في كتب اللسانيات العربية التي قام بجردها، فكانت لها قيمة توثيقية فقط.

ولاحظ المؤلف أنّ المعاجم اللسانية العربية التي تشكل متن دراسته والتي اعتمدت على ركن التعريف قليلة العدد لا تتعدى الأربعة، وتتمثل في: إميل يعقوب ورفقاءه (1987)، مبارك مبارك (1995)، خليل أحمد خليل (1995)، أليكسو طبعة (2002) المراجعة، وأشار تعدد أنماط

التعريفات واختلاف صيغها بين هاته المعاجم، وداخل المعجم الواحد ذاته، ومن أبرز الأصناف التعريفية التي استخلصها من المعاجم اللسانية المعرِّفة:

1-التعريف المعجمي: ومن مظاهر هذا النوع من التعريف، هناك: التعريف الاسمي، والتعريف بالترجمة، والتعريف اللغوي في صيغة عبارية.

2- التعريف المصطلحي: وهو في المعاجم اللسانية العربية: تعريف قاعدي، أو تعريف ما صدقي،

3- التعريف الموسوعي: ويرتكز أساسا على التفسير اللغوي للمدخل المعجمي، والوصف العلمي الدقيق للمفهوم، كما يُرفق هذا التعريف بتفاصيل أخرى تخصّ خصائص المعرَّف وسماته وكل ما يتعلق به.

كما نبّه الكاتب إلى التفاوت في درجات إيراد التعريفات المرافقة للمداخل الاصطلاحية بالمعاجم اللسانية العربية المعرِّفة، فإقد حظِيَت بعضها بتحديد وافٍ، بينما عُرِّفت مداخل أخرى بشكل مختَزَل إلى حدِّ الإبهام. ولم يحض بعضها الآخر بأي تحديد.

وأشار الكاتب أنّ أهم المواضع والمداخل التي تقتضي التعريف: المصطلحات المعرّبة لاعتمادها على النقل الصوتي دون مراعاة الجانب الدلالي.

واعتبر أن المتلقي في أَمَسّ الحاجة إلى تخصيص المداخل الدالة على المدارس والنظريات اللسانية بتعريف يكشف عن طبيعة الاتجاه اللساني وروّادِه والعصر الذي ظهر فيه، لا سيما أنّ التقنيات الحاسوبية الحديثة سمحتْ بتدوين التعاريف المفصّلة بالمعجم الموسوعي، وبغيره من الأنماط المعجمية.

ودرس الكاتب طبيعة الشروحات الواردة بالمعاجم اللسانية غير المعرّفة، فرأى أن هذه الشروح مخلة لا تكشف عن جوهر المصطلح وأبعاده في الكتابة اللسانية. وخلص –نتيجة لما سبق- إلى أنّ أغلب المعاجم اللسانية العربية مجرد مدونات اصطلاحية (Nomenclature) ومسارد[3] للمصطلحات الفرنسية والانجليزية مع مقابلاتها العربية، و لا ترقى إلى مستوى المعجم الخاصّ.

3- لاندري في هذا الإطار المعيار المعتمد عند "باكلا وآخرين" (83) للتمييز بين المسارد والمعاجم، فعدّوا عمل " عبد الرسول شاني" (1977) من قبيل المسرد، واعتبروا عملهم "معجما "، هل ارتكزوا في ذلك على عدد المداخل المحدود في العمل الأول ووفرته نسبيا في عملهم ؟ أم استندوا في هذا التمييز على عوامل أخرى ؟ انظر باكلا (83) ص "ل" من المقدمة .

وانتهى الكاتب في ختام دراسته التقييمية لهذه المتون إلى عدم كفاية أغلب المعاجم والمسارد الاصطلاحية اللسانية العربية، وعلّل هذا القصور بانقطاع الصلة بين هاته المصنفات وما استجدّ في عالم الدراسات اللسانية طوال العقود الثلاثة الماضية التي عرفت وفرة في صياغة المناهج اللسانية والمفاهيم الواصفة لها، وإذ تدون بعض هاته المتون أحدث المنظومات المصطلحية التوليدية؛ فإنها من جهة أخرى تغفل الكثير من النظريات اللسانية التي ظهرت متزامنة معها، من قبيل تيارات الوظيفية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات الحاسوبية. ودعا 'اليعبودي' إلى العناية بمناهج التصنيف المعجمي، قائلا: "على الرغم من التراكم الذي عرفته صناعة المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات (عربي- أجنبيّ/ أجنبي- عربيّ) على المستوى الكمّي، فإنها تحتاج على المستوى النوعي إلى الرقيّ بأدوات بنائها واستثمار التقنيات الحاسوبية في المجال المعجماتي والمصطلحاتي"[4].

وانتقل الكاتب في الفصل الأخير من الباب الثاني، إلى تقديم مقترحات من أجل بناء معجم لساني 'شامل'، (علما أن الشمولية في المجال المعجمي العام والخاص هدف مثالي).

ويستهل هذاالفصل بالتأكيد على أنّ تصنيف المعاجم اللسانية من طرف الأفراد هو تكريس للفوضى وللاضطراب المصطلحي، ويقترح الكاتب توحيد جهود واضعي المعاجم من أجل تقويم بعض محتويات المعجم الموحد للسانيات (1989) (المنجز من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والذي جاءت طبعته الثانية (2002) مختزلة أشدّ الاختزال على الرغم من تضمنها لتعريف المصطلحات)، مع ضرورة الاستفادة في ذلك من المعاجم اللسانية العربية المختصة في حقول لسانية محددة، ومن نظريات المدارس الحديثة.

وشرع الكاتب في تقديم تصور جديد لشروط بناء معجم عربي خاصّ في الحقل اللساني يتناول بشكل فعلي حقيقة اللسانيات في أبعادها الدولية والعربية، ويدون مصطلحات مختلف فروع اللسانيات، بما فيها: اللسانيات الرياضية، واللسانيات البيولوجية، واللسانيات الأنثروبولوجية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، واللسانيات التطبيقية، واللسانيات الحاسوبية (وقد أشار إلى تردده في في وضع معجم لساني متعدد اللغات يعود إلى أن مثل هذا العمل سيسهم في بثّ البلبلة المصطلحية).

وفي سياق وضع مخطط لبناء المشروع دعا الكاتب إلى إتقان المصنف لمبادئ المصطلحية والصناعة المصطلحية، واستثمار أدوات المصطلحية الحاسوبية، والتفقه في النظريات اللسانية التي يزمع تدوين مفاهيمها بمعجمه، قبل الشروع في التصنيف.

ومن مراحل بناء المعجم الاصطلاحي التي أشار إليها الكاتب:

♦ القيام بالمهام الأولية ذات الصلة بالجانب المنهجي، ومن أبرزها:

- تحديد الفئات المستهدفة من صياغة المعجم.

- اختيار نمط التعريف الاصطلاحي الموضوع بحسب نوع المتلقي.

- تحديد معايير اختيار المداخل الاصطلاحية المعتمدة.

- شرح منهجية تقديم المداخل الاصطلاحية بالمعجم.

- تحديد النظرية أو النظريات التي يشملها المعجم الاصطلاحي.

وهناك مهام أخرى تتعلق بالجانب التوثيقي كاستثمار المجال المعرفي موضوع المواد المعجمية المدروسة، واختيار مصادر المعطيات التي سيتمّ اعتمادها من طرف واضع المعجم في بناء المعجم اللساني، و العمل على تدوينها.

♦ القيام بمهام ذات صلة بالصناعة المصطلحية، تقترن بمعالجة الخطابات العلمية، كتابتها ومعالجة متنها.

♦ العمل على تدوين قواعد المعطيات المستخلصة، ومعالجتها، والانتقال بعد ذلك إلى بناء قاعدة المعارف المصطلحية في المجال اللساني، وهيكلتها.

♦ القيام بطبع المنتوج المعجمي في صيغته النهائية، ونشره في أشكال مختلفة (معجم يدوي/ معجم آلي).

ولا غنى عن الأداة الحاسوبية في إنجاز هاته المراحل، لذلك يرى الكاتب استحالة البرمجة الحاسوبية لمعطيات المعجم، دون التزام بالشروط التالية:

- اختيار المداخل المعجمية الموجزة ،

- وصف هذه المداخل وصفا صوريا،

- الالتزام بمنهجية نسقية في وضع المواد المعجمية.

ومن بين الأنماط المعجمية التي اقترح المؤلف الشروع في إنجازها:

 المعجم موسوعي للسانيات الأحادي اللغة، يتوفر على تعريفات دقيقة للمصطلحات اللسانية في مستوياتها المختلفة وبالنظر إلى انتمائها لاتجاهات نظرية مختلفة، كما يتضمن الرسوم والشروحات المصورة للمداخل الاصطلاحية، التي تستدعي الأمر. ويعتبر الكاتب أن هذا

المُنجز سيُعدّ ذخيرة معرفية للمتخصص في الحقل اللساني والحقول المعرفية المحايثة للعلم اللساني.

- معجم المعاجم اللسانية متعدد اللغات (عربي –فرنسي –انجليزي) يرتكز على ذكر المصطلح اللساني الغربي، ويثبت تجاهه كل المقابلات العربية التي وضِعت له في المعاجم اللسانية العربية، وسيُعَدّ هذا المعجم مساعدا للمتلقي في الكشف عن المرادفات العربية العديدة، ومادة خصبة لانتقاء المصطلح الموحد.

- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات متعدد اللغات (عربي– فرنسي-انجليزي) يثبت المصطلح اللساني الغربي، ويختار المصطلح العربي المناسب المقابل له، اعتمادا على المعادلات الوفيرة الواردة بالمعجم الثاني، دون إهمال المصطلح التراثي. ويدعو الباحث إلى الاستناد إلى منهجية رشاد الحمزاوي **(1995)** في التقييس المصطلحي التي تبناها مؤتمر التعريب السابع المنعقد بالخرطوم بنفس التاريخ.

- المعجم المختصر لمصطلحات اللسانيات متعدد اللغات يقوم على حذف المداخل المصطلحية الثانوية والمتعلقة بالمصطلحات المحورية، والاستغناء عن التعريفات المفصّلة، وإهمال السياقات الاصطلاحية، مع إدراج مقدمة منهجية توضّح طريقة ترتيب المواد، وتقدم عرضا يرتبط بخصوصية اللغة العربية في مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية.

- قاعدة معارف المصطلحية اللسانية تضم شبكة مفاهيمية للمجال اللساني تتأسس على جملة من العلاقات تنصهر في إطارها المصطلحات المحورية الأعمّ والمصطلحات الأخصّ، ولا تعير كبير اهتمام إلى المصطلحات الضمائم، وهي قاعدة معارف متعددة اللغات ذات مزايا عديدة، لعل أبرزها التمكن من هيكلة دقيقة للتخصص اللساني المتداخل مع الكثير من الاختصاصات العلمية المادية والإنسانية.

وشرع الكاتب بعد ذكر هاته الأنماط في تحديد الخطوات الأساسية لبناء معجم لساني متعدد اللغات يتسم بالدقة والموسوعية، وأبرزها:

- تشكيل فريق بحث يُكلَّف بإنجاز هذا العمل المهِمّ.

-استهلال المعجم بمقدمة منهجية تسطر الإطار المنهجي المتّبع في عملية تشييده، وتبيّن للمتلقي وسائل وضع المصطلح بالأفضلية، ومواضع تفضيل المصطلح التراثي على نظيره المستحدث.

-وضع لائحة للاختصارات تخصّ المستويات اللسانية والمقولات الاشتقاقية النحوية على السواء.

-اعتماد ترتيب مفهومي للمداخل المصطلحية اللسانية لضمان تعالق بين سائر مداخل المعجم.

-الارتكاز على خطة دقيقة عند انتقاء المداخل الأجنبية تقوم:

- على جرد مداخل المعاجم اللسانية الغربية (فرنسية، إنجليزية، اسبانية، ألمانية، روسية)، والمسارد الغربية التي صدرت حديثا التي تضمّ مما تضمُّه المستويات اللسانية المستحدثة غير المَمَثّلَة بالمعاجم اللسانية العربية، وتخصِّصُ قوائم لها.

- وعلى استخلاص جميع المصطلحات اللسانية العربية المترجمة من قبل مكتب تنسيق التعريب والمجامع اللغوية العربية، والمصطلحات الواردة بالمعاجم والمسارد اللسانية العربية، والمستعملة في المصنفات اللسانية المؤلفة والمترجمة والمقالات المنشورة بالمجلات العربية، مع تحديد دلالاتها عند أصحابها.

- دراسة الجذور والسوابق واللواحق المستعملة في اللغات الغربية المتفرعة عن الفصيلتين الهندوأوربية والجرمانية، وتحديد معانيها العامة في اللغة، وتلويناتها الدلالية الخاصة في الحقل اللساني، وإعداد قوائم لها، والسهر على تأصيلها ترجمة وتعريبا.

وقام الكاتب -في معرض تحديد أسس بناء المعجم اللساني الحديث- باستخلاص أهم التوصيات التي صدرت عن ندوة فاس "المصطلح الإنساني والمعجم الموحّد" **(1996)** نظرا لإحاطتها بالعناصر الضرورية لكل عمل معجمي يتوخى الدقة والموضوعية؛ واكتفى بالتعليق على بعض بنودها، وهي:

1- ضرورة تعريف المصطلح العربي والأجنبي ضمانا للدقة وللأمانة العلمية، مع التفسير والشرح.

2- وجوب إغناء المعجم وتطعيمه بمراعاة الجديد من المصطلحات والمفاهيم المنبثقة عن نظريات ومناهج جديدة.

3- استدراك مصطلحات كثيرة أهمِلت في المعاجم (..) بالرغم من كثرة شيوعها وتداولها سواء في المغرب أو في العالم العربي أو على الصعيد الدولي، وإهمال مصطلحات أُثبِتَت ولم تتوفر فيها شروط الضبط والدقة والذيوع.

4- ضرورة مراعاة مبدأين أساسيين في إعادة البناء، وهما:

- مراعاة "الاتساق الداخلي"، والمقصود به الانضمام المتكامل لمختلف أجزاء المعجم، وينطبق على مستويين: الشكل والمضمون.

- مراعاة "مبدأ التماسك المفهومي": ويستند هذا المبدأ إلى مقياسين اثنين: العلاقة الأحادية الأفقية في حقل معرفي واحد، وفي إطار نظرية أو مدرسة واحدة. والعلاقة التراتبية والعمودية.

5- ضرورة صوغ المصطلحات في نماذج وتجنب الارتجال في وضعها، ثم تمحيص النظريات المصوغة داخلها على أساس بناء هاته النظريات ذهنيا وفحصها نفسيا ومعرفيا وحاسوبيا.

6- ضرورة الربط بين ما هو فيزيائي في المصطلح (الجانب السمعي البصري) وما هو ذهني (المعرفة المتضَمّنة في الدماغ) وما هو آلي (الذكاء الاصطناعي) وما هو تداولي معرفي (إنجازات النسق المركزي للذاكرة...).

7- تناول المصطلحات المعربة انطلاقا من: الإدماج والإدغام الكلي للمصطلحات وجعلها ذات حساسية وذات قابلية لإنتاج اشتقاقات صرفية أخرى، مع تحليل هاته الطبقة ضمن الصرفيات غير المتتالية، وهي الجذور الصامتية والقوالب الصائتية.

8- ضبط معطيات اللغة العربية مع تصنيفها في شكل مصفوفات ومقابلاتها بمصطلحات لغات أجنبية أخرى ووضع تعريفات لدلالاتها السياقية، وتبيان الحقول المعرفية الواردة داخلها مع تحديد مخصصاتها، ووسائطها المعجمية، وأدوارها الدلالية، وصفاتها المقولية والتركيبية والصرافية والصواتية.

9- نمذجة المفردات حسب الأوزان، والبحث عن درجات طواعية الأوزان المعبرة عن المصطلحات المعربة واندماجها.

10- اعتماد تحليل تأصيلي لتحليل اللغويين العرب والصرفِيّين ورواد القراءات القرآنية (مجال الأصوات) و لمصطلحاتهم.

11- اجتناب الترجمة الحرفية واعتماد ترجمة المفاهيم، لتفادي الإسقاط والتعسّف في إيجاد المقابل العربي، ومراعاة حمولة المصطلح الأجنبي في عملية الترجمة، وعدم اللجوء إلى التعريب اللفظي مع وجود مقابل عربي.

12- ضرورة تقسيم المعاجم إلى مستويات حسب التخصصات.

13- ضرورة توحيد الرموز أو الحروف في مسألة المناقلة الصوتية. ويتوقف ذلك على إيجاد منهج موحد لنقل الحروف والأصوات والحركات، واتباع خطة موحدة في تدوين المعرب.

14- ضرورة استعمال الرموز والرسوم التوضيحية المساعِدة في توضيح مجال انتماء المصطلح.

15- ينبغي مراعاة الترتيب العربي في التأليف، فالانطلاقة يجب أن تكون من العربية بدل الانجليزية.

كما يحسن الفصل بين المصطَلَح الانجليزي والمصطلح الفرنسي، لأن الترجمة الفرنسية للمصطلح الانجليزي غالبا ما لا تكون مضبوطة، مما يخلق الاضطراب والخلط .

وأضاف الكاتب إلى توصيات "ندوة فاس" (1996) المقترحات التالية:

- تذييل المعجم اللساني ببيبليوغرافيا شاملة للمصنفات المؤلفة في الحقل اللساني وللمعاجم اللغوية والعلمية والقطاعية المعتمدة في بناء المعجم.
- تعميم نشر المعجم بعد إنجازه على الجامعات العربية والمؤسسات العلمية المختصة والمعاهد المصطلحية، ودور الترجمة، ودور النشر مخافة أن يبقى المعجم حبيس رفوف المكتبات.
- تعويض الدعوة إلى تنفيذ قرار سياسي يقضي بإلزامية المصطلح اللساني إلى دعوة أقل طوباوية من سابقتها، وتصبو نحو إلزام الجامعات العربية بأن لا تجيز أي أطروحة، أو بحث في اللسانيات لا يحترم أصحابها المصطلحات الموحدة. ونحو إلزام دور النشر، ورؤساء تحرير المجلات العلمية بعدم نشر المقالات التي تنشز عن المصطلحات الموحدة.

وقدم الكاتب في الأخير تصورات مستحدثة وتمثيلات منمذجة لبناء الشبكة الدلالية للمصطلحية اللسانية.كما قدّم نماذج مختزلة لتطبيقات الشبكات الدلالية للمنظومات المصطلحية في المجال اللساني، في سبيل بناء قاعدة معارف لسانيات العربية.[5]

وفي خاتمة هذا التأليف عرض المؤلف أهم الخلاصات التي توصل إليها، نكتفي بإدراج بعضها:

- لا زالت الكثير من الكتابات المصطلحية الحديثة بالعالم العربي تنظر إلى الوحدات المصطلحية بمعزل عن ما تسميه من مفاهيم، وتلك إحدى المعضلات الرئيسة لواقع المصطلح العلمي العربي.

- تبينت العلاقة الوثقى بين دلالتي المصطلح اللغوية والاصطلاحية، الأمر الذي حدا بمصنفي المعاجم العربية القديمة إلى تدوين المستويين معا على الرغم من عدم اكتراثهم بتسجيل المعاني الاصطلاحية في متونهم باعتبار أنها من مهامّ العلماء وأصحاب الاختصاص.

- بدا للباحث أنّ اشتراط بعض الدارسين العرب قيد الاتفاق في تحديد مفهوم الاصطلاح يجعل المرء يُشكِّك في جدوى المسميات المستحدثة من قبل الأفراد والتي لم تحظ بإجماع أهل الاختصاص، فهي لا ترقى إلى درجة مصطلحات، وإنما هي مشاريع مصطلحات تنتظر مرحلة التقييس.

- وتبين أن مصطلح "المصطلح" عومِل باعتبارات عدة في الدراسات المصطلحية: كونه "مصدرا"، أو "اسما محضا"، أو "اسم مفعول"، أو "تسمية" يُراد بها معنى مضادّ للتوقيف الإلهي.

- أهمّ ما ميز التعريفات الغربية للاصطلاح التركيز على تعالقه بالمفهوم في إطار ثلاثية "المصطلح/ الرمز (اللغوي)/ المفهوم)، وتقييد المصطلح بالاستعمال وجعله مقتضيا للتعريف، ووسمه وسما مرجعيا.

- توضح أيضا أن عملية تشكّل المفهوم هي مرحلة متقدمة عن مرحلة وضع المصطلح الذي يرتبط به ويسميه، وتبين لي أنه من الوسائل المتعددة التي يلجأ إليها المصطلحي لوصف المفاهيم: تحديد المفهوم في جوهره، أو من خلال علاقاته بباقي مفاهيم المجال المعرفي الواحد، أو انطلاقا من وصف بنيته اللغوية.

- الواضع المصطلحي ملزم بتبنّي أربع عمليات متلازمة للعبور بالكلمة إلى مصافّ الاصطلاح، وذلك بفضل إجراء التوسيم (Nominallisation) وجرد المصطلح من صرفاته وعزله عن سياقه اللغوي، وتعريفه تعريفا دقيقا وفق صيغة من صيغ التعريف.

- من جملة الشروط التي يجب تحقيقها في كل عملية اصطلاح، أن يصاغ المصطلح لتأدية وظيفة محددة، ويتضمن موقعا ضمن ضمائمه، ويتميز بالشفافية الدلالية والاصطلاحية. وإذا استقامت جملة هذه الشروط العامّة تسنّى للواضع صياغة مصطلح دقيق يحضى بإجماع أهل الاختصاص.

- الناظر في مجمل الكتابات اللسانية بالعالم العربي سيلحظ تميزها أساسا بالنهل من المنابع الأجنبية، مما جعلها (شأنها في ذلك شأن تجليات الثقافة العربية عموما) مستهلِكة يندر فيها الإنتاج الأصيل.

- عدم التزام واضعي المصطلح العربي بتطبيق دقيق لقواعد التوليد النظرية، وعدم عنايتهم بالتقييس المصطلحي. لذا كان من اللازم تقديم قراءة جديدة لمنهجيات الوضع في اللغة العامة واللغات الخاصة، لتحديد الأنساق التي ترتكز عليها عمليات التوليد وفق تراتبية دقيقة.

- ضرورة تدارك النقص الذي تعاني منه اللغة العربية العلمية في أداء المفاهيم الإنسانية، والمتصورات العلمية والتقنية خاصة، وهي مهمة الهيئات العلمية والمعاهد المصطلحية وجمهور الباحثين.

- على الرغم من إقامة العديد من المجامع والمؤتمرات والندوات واللجان وإصدارها لمجموعة من التوصيات ترمي إلى الحدّ من عوائق الوضع المصطلحي؛ فإن المصطلح اللساني العربي لا زال يشكو من الضعف وما فتئ عاجزا عن اللحاق بالتطور المشهود بمفاهيم النظريات اللسانية الغربية في جميع مستوياتها، وهو لم يغننا بعد عن إيراد المصطلح الأجنبي محايثا لنظيره العربي وإلا حصل اللبس في تحديد مقصود الكاتب أو المترجم.

- تتحدد المشكلات اللغوية للمصطلح اللساني بالنظر إلى طبيعة مصادره، وفي الكشف عن وسائل وضعه مع تحديد أولويات كلّ وسيلة، ومن خلال حصر مجالات استعماله، كما تتجلى أيضا في درجات ضبط العلاقة القائمة بين لفظه ومعناه.

- لاحظ المؤلف وجود بون شاسع بين اهتمام رواد النهضة الحديثة بالتأليف في المعاجم العامة بجلّ أنواعها والمعاجم الخاصة في قطاعاتها المعرفية الأكثر تداولا، وعدم عنايتهم بالدرس المعجمي النظري، وأرجع إهمال الشق النظري إلى تأخر في استقلال الأبحاث المعجمية الغربية.

- واعتبر الباحث افتقار اللغة العربية إلى معاجم علمية دقيقة أكثر حدّة من افتقارها إلى مصنفات في الميادين المعرفية، ووجد أن المعجم العربي الحديث يمر بأزمة الوضع ويواجه إشكالية التحديث والمعاصرة، وهو عاجز عن مجاراتهما بتهيئة ذخيرة لغوية، وتنمية مواكبة للمستحدث من المفاهيم. وغالبا ما اعتبر مُصنّف المعجم عمَلَه نقطة البدء الحقيقية في مجال التأليف.

- يرى المرلف أنّ موضوع "التطور" وليد الدراسات اللغوية الحديثة، إلا أن العرب القدامى أدركوا ظاهرة التطور في المعارف العلمية وفي اللغة أيضا، وحددوا مواقفهم من "التطور اللغوي" على الرغم من عدم استعمالهم هذا المصطلح، وعدم تبنيهم لمنهج علمي دقيق يرصد معالم تطور الفصحى.

- أشار اليعبودي إلى أن لا سبيل للحديث عن "نظرية" عربية للتوليد قائمة الذات، إنما تتضمن ترجمات "عصر النهضة العربية" إرهاصات أولى تحدد ملامحها العامة، بوقوف أصحابها على كثير من خصائص التوليد في العربية. ونحى المعربون مناحي شتى في التعامل مع المفاهيم الوافدة، وقلما خاضوا في الإجراء التوليدي مسلحين بمبادئ منهجية ضابطة لأصول التوليد، بل غالبا ما كان عملهم المصطلحي اعتباطيا يختلف باختلاف زاد كلّ منهم بضوابط علم المصطلح الحديث.

- أول ما يطالع الباحث في عوائق التوليد بروزها بشكل ملفت عند الانتقال إلى مرحلة التطبيق، وتكمن الصعوبات:

* في استعصاء الالتزام الصارم بقواعد التوليد النظرية،

* وفي صعوبة تحديد معايير مقننة للتقييس والتكنيز تحضى باتفاق المصطلحيين.

- تميزت معالجة الدرس اللغوي والمصطلحي العربي الحديث لظاهرة التوليد اللغوي والمصطلحي بالقصور، نتيجة عدم استثمارها للآليات النظرية والإجرائية للسانيات الحديثة، ويتجلى قصور الأعمال المعجمية العربية الحديثة في مستويين أساسيين:

* مستوى نظري: يخص رصد ظواهر التوليد في اللغة، وتصوير مواصفاته،

* مستوى تطبيقي: يرتبط بجرد المنظومات الاصطلاحية وبناء المعاجم المختصة في مختلف الحقول المعرفية.

وقد اتسمت معظم دراسات العرب المحدثين للتوليد اللغوي بكونها وردت في شكل ملاحظات متناثرة، لا يسبكها تصور يأخذ أسسه من النظريات الدلالية، فبالأحرى النظريات المصطلحية المعاصرة، وركزت بشكل أخص على موضوع "التغيير المعجمي".

- يجب أن يخضع التصور السليم لظاهرتي "التوليد" و"التغير المعجمي" الألفاظ المستحدثة (المولّدة باصطلاح المعجميين) إلى معيار الالتزام بشروط سلامة التكوين من أجل قبول إدراجها في القاموس/ المعجم اللغويين، دون حاجة إلى تقييد المولدات بمعايير "الندرة" و"الشيوع" المعتمدة في اللسانيات الاجتماعية.

- نبّه الباحث أنّ أول منطلق البحث في موضوع التوليد اللغوي/ المصطلحي هو ضرورة ارتكازه على تصور نظري دقيق يستمدّ مقوماته من قوانين اللسانيات العامة، لذا جعلت التوليد اللغوي والمصطلحي ينبني على أربعة أنساق لغوية، الثلاثة الأولى منها تعد عناصر داخلية نابعة من ذات العربية (النسق الصرفي، النسق الدلالي، النسق التركيبي)، والنسق الرابع (نسق الاقتراض) عبارة عن عنصر خارجي يعتمد التدخيل والتعريب.

- تكلّف بعض اللغويين العرب القدامى في ردّ الألفاظ إلى أصولها الاشتقاقية، وسقوطهم في الاشتقاق الخاطئ أو الاشتقاق الشعبي(Etymologie Populaire) كما عُرف لاحقا عند الأوربيين.

- اختلاف اللسانيين العرب المحدثين فيما يقابل مفهوم "الاشتقاق" العربي في الثقافة الغربية.

- لا يطابق "علم الاشتقاق" في العربية تمام المطابقة مفهوم "Etymologie" لاختصاص هذا الأخير ب"ميدان العلم فقط"، كما لا يطابق بشكل جامع مانع مفهوم "Dérivation" الذي ينحصر في "ميدان العمل"، ويعنى بتوليد الألفاظ وإثراء اللغة بالمفردات والتراكيب الجديدة؛ وإنما يضم العلمين معا، فيبحث من جهة عن علاقات القرابة بين الألفاظ، ثم يولد من جهة أخرى ألفاظا مستحدثة.

- اقتراح مصطلح "الاشتقاق القياسي" لمقابلة مفهوم"Dérivation" لاعتماده الكبير على التقييس في إنتاج المفردات، وهو يقابل "الاشتقاق العملي" (التطبيقي) عند التهانوي، ووضع مصطلح "الاشتقاق التاريخي" لنعت المفهوم الثاني "Etymologie "، لأنه يلجأ إلى مراحل سابقة ومتقدمة في اللغة لتفسير وتعليل انتساب ألفاظ إلى أخر، وهو يقابل "الاشتقاق العِلمي" (النظري) في كشاف التهانوي.

- لا يمكن للإجراء الاشتقاقي أن يستغني عن "الصيغة" التي تعدّ الآلة التي تتيح للصانع (الواضع) إنتاج مستحدثاته (اللغوية)، علاوة على أن استثمار الأوزان يغني عن إيراد الكثير من المصطلحات المركبة والعبارات الاصطلاحية والمنحوتات. ونبهت في هذا المقام إلى مرونة صيغة "المصدر الصناعي" في التوليد اللغوي والمصطلحي.

- لا ترقى نسب حضور النحت في العربية إلى نسب حضور باقي وسائل الوضع الأخرى التي تساهم في الإثراء المصطلحي، ومردّ ذلك إلى: شدة الخلاف حول قياسيته؛ وغياب نظرية صارمة الحدود تقعِّد لعمليات صياغته؛ وتوفر العربية على الوسيلة الاشتقاقية المتوافِقة مع طبيعة صرف العربية غير السلسلي.

- تبيّن عائق المدى الزمني الذي يقف حجرة عثرة في وجه بعض المجازات، فيحول دون انتشارها وتداولها بين متكلمي اللغة العامة أو بين فئة من فئات العلماء المختصين في مجال معرفي محدد.

- اعتبار الأساس العلائقي الذي يتمثل في "القرينة" رباطا بين المعنيين المنقول والمنقول إليه، كما ان الاشتقاق رباط بين الأوزان.

- عاملت القواميس العربية القديمة في غالبها الأعمّ اللفظ المجازي معاملة اللفظ المحدث (أو المصطلح) من حيث الإهمال، وعدم الحرص على تدوينهما سواء في مداخل معجمية مستقلة أو تابعة لمداخل الألفاظ الوضعية، ولا ينشز "الزمخشري" في نقله للمعاني المجازية ب"أساس البلاغة" عن صنيع المعجميين؛ لكون المعاني المدونة بهذا المصنف تدخل في إطار دراسته لأساليب علماء البلاغة، وتصرفهم في دلالات الألفاظ.

- من قبيل النقل الدلالي تداخل الأنساق المصطلحية، واقتحام مصطلحات علمية محددة ميادين علمية مجاورة سواء كانت علوما تطبيقية أو علوما إنسانية واجتماعية.

- يشكّل اعتماد الوسيلة المجازية في الوضع المصطلحي امتدادا لمبدإ الأخذ من التراث والنهل من المصنفات اللغوية والعلمية العربية القديمة مع تحويل الدلالات والأوضاع القديمة، وهي وسيلة تعبيرية ثرية تطوّع الوحدات اللغوية المستعملة لأداء المعاني المستحدثة، كما تمكِّن الواضع من تجاوز ضيْق وسائل التعبير اللغوية الأخرى.

- تجاهل بناة المعاجم العربية التراثية العربية والغربية على السواء تدوين المركبات والاصطلاحات العبارية كمداخل معجمية، وقد تمّ اعتبار المركبات نماذج يرتكز عليها التصنيف الدلالي (وذلك على غرار المتواليات الجملية).

- تداركت المعاجم الغربية الحديثة الوضع، بينما لازالت المعاجم العامة العربية المصنفة بالعصر الحديث تتميز بطغيان المداخل المعجمية البسيطة، وقد تقحم أحيانا القليل من المركبات بالبنية الصغرى للمعجم في تعريف المدخل أو في استعراض أمثلته وشواهده.

- من أسباب ضعف تمثيل المركبات والعبارات الاصطلاحية في مداخل المعجم: الطبيعة المركبة لهذه المفاهيم- صبغتها التحليلية- نظام الترتيب الألفبائي في معظم المعاجم- تعدد بنياتها- عدم استقرارها المفهومي- طولها المخلّ- غياب الإجماع بشأن تداولها.

- يحتلّ مفهوم "التحديد"(Détermination) أهمية خاصة عند المصطلحيين والفلاسفة والمناطقة لدى دراستهم للمركبات، فبفضله تتحدد العلاقات القائمة بين عناصر المركب، كما تتوضح المحدادت (سواء كانت لازمة أم طارئة) ضمن منظومة المفاهيم المتعالقة معه.

- يشكِّل المركب المصطلحي الاسمي الجزء الأكبر من المركبات الاصطلاحية المعتمدة في تسمية المفاهيم العلمية، نظرا لمحورية الاسم في نعت الذوات والمعاني، ويتمثل في هيئات عدة، من أكثرها استعمالا: المركب الإضافي- المركب الوصفي- المركب الإسنادي- المركب العطفي، إضافة إلى هاته المركبات الاصطلاحية الاسمية بأنواعها المختلفة، نجد أيضا مركبات فعلية تنفذ إلى صميم الاصطلاحات العلمية الحديثة.

- وجد الكاتب نوعا من الاصطلاحات العبارية المقترحة بالمعاجم العربية المختصة لا تعبر عن اهتمام المصنف العربي بالبنيات العبارية، بقدر ما تترجم عجزه عن اختزال المفهوم الأجنبي، ولجوئه إلى المقابل العربي التفسيري.

- أشار الباحث إلى مزالق الإكثار من استقبال الدخيل، والتأثير السلبي لذلك على العربية في مستويات عدة.

- تميزت معالجة القدامى لظاهرة التعريب بالتركيز على جانبين:

* الجانب الأول: درس فيه الأقدمون طبيعة الاقتراض ومواقفهم من إدخاله إلى جسد اللغة العربية.

* الجانب الثاني: خصصوه لرصد الألفاظ الأعجمية المقترضة إلى العربية، وتحديد أنماط التغيير الصوتي والصرفي والدلالي التي تلحقها.

- إن المتمعن في الدرس اللغوي القديم سوف لا يجد ضالته إذا كان بصدد البحث عن منهجية متكاملة ومتراصّة جامعة مانعة تبناها القدامى لاستقبال الأعجمي، لكن مقابل هذا فقد وردت عدة إجراءات متفرقة في بطون مصنفاتهم كان الغرض منها تطويع الكلمة الأجنبية لسنن العربية، وقد جمعتها وصنفتها في شكل إجراءات صوتية وصرفية ودلالية، وهي في مجموعها تعد فعلا منهجا ميسرا لقبول الأوائل للفظ الأعجمي.

* صعوبة إيجاد نظام موحد لنقل صوامت ومصوتات اللغات الغربية إلى العربية،

* اختلاف طرق تدوين الأعجمي في المعجم العربي،

* اللجوء إلى الدخيل ذي الأصل العربي.

- عدم اعتراف فضل المتقدم على المتأخر لدى مصنفي المعاجم اللسانية، وعدم عنايتهم بتسجيل المصطلحات المستحدثة في أحدث التيارات اللسانية، ولا بتعريف المداخل الاصطلاحية.

- التنويه باتجاه واضعي المعاجم اللسانية إلى بناء متون مصطلحاتية ترصد مستوى لسانيا، أو منظومة اصطلاحات نظرية من النظريات. على أنه لا يمكن تشييد معاجم لسانية ثنائية ومتعددة اللغات تحظى بثقة القراء وتراعي الأهداف المسطرة ببداية كل مصنف معجمي دون احترامها بتصور علمي دقيق يستثمر مبادئ المعجمية والمعجماتية والمصطلحية والمصطلحاتية والمصطلحية الحاسوبية.

- أهم الملاحظات:

يعدّ كتاب 'آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات' بحثا علميا رصينا يضمّ أفكارا هامة تخص الدراسة المصطلحية والدراسة المعجمية والتصنيف المعجمي (ما يعرف حديثا ب'الصناعة المعجمية' (Lexicographie)) لا غنى للدارس المتخصص من الرجوع لمباحثه وتمثيلاته البيانية التي تستثمر الإحصاء وتستند إلى برنامج 'إكسيل' في وضعها رهن إشارة المتلقي، غير أنني بالرغم من أهمية هذا البحث سأبدي بعض الملحوظات التي عنّت لي أثناء معاينتي لمباحثه:

- لم يخصص الباحث حيزا هاما لدراسة البُعد الاجتماعي للوحدة المصطلحية، لا سيما أن الدراسات التي اهتمت بهذا البُعد عرفت تطورا ملموسا في العقد الأخير على أثر تطور المصطلحية الاجتماعية (Socioterminologie) التي استمدت دعائمها من اللسانيات الاجتماعية (Sociolinguistique).

- لم يوفق الكاتب في وضع بعض المصطلحات التي أثبت الزمن عدم سريانها بين أوساط المختصين، من هذه المصطلحات، مصطلح 'مصطلحاتية' وهي تقابل المصطلح الغربي 'Terminographie'، وكان أول من لجأ إلى هذا الاختيار الدكتور 'عبد الغني أبو العزم'، وبقي هذا المصطلح سجينا بكتابات هذا الباحث، وشاع استعمال مصطلح 'الصناعة المصطلحية' قياسا على مصطلح 'الصناعة المعجمية' الذي يُقابل المصطلح الفرنسي (Lexicographie)، علما أننا نجد 'اليعبودي' يستعمل هذا المصطلح الأخير في كتاباته الأخيرة.

كما أن الباحث اعتمد على مصطلح "معجماتية" كمقابل للمصطلح الغربي (Lexicographie)، وهو اختيار تبين بمرور العقود عدم تداوله بالكتابات اللسانية الحديثة.....

- اختار الباحث أن يقابل مفهوم ' Racine' بمصطلح 'الأصل'، والمتداول في الأبحاث اللغوية الحديثة مصطلح 'الجذر'، ويبدو أن الكاتب استمدّ هذا الاختيار من نصوص الأقدمين، ك'ابن جني' الذي تحدث عن الأصول اللغوية في موضوع تقاليب الاشتقاق، و'ابن فارس' الذي تحدث عن الأصول المعنوية التي تشترك فيها المواد اللغوية المدونة بقاموسه 'مقاييس اللغة'.

- قدم الباحث مقترحات هامة لبناء معجم لساني سماه ب"المعجم اللساني الشامل'، والواقع أن نشدان معجم من هذا الطراز هدف مثالي يصعب تحقيقه، لأن المصطلحات اللسانية تزداد يوما بعد يوما اطرادا، بسبب تطور علم اللسانيات من جهة، وبسبب تعدد المستويات والمجالات المعرفية التي يضمها هذا العلم، باقتحامه للعلوم المعرفية المجاورة كعلم النفس وعلم الاجتماع، والتواصل، والمعلوميات، وغيرها كثير.

- أشار الباحث إلى شروعه في تأليف "معجم المعاجم اللسانية العربية الثنائية والمتعددة اللغة"، وقد دوّن قسما من هذا المعجم ضم 1200 مدخل، شمل المصطلحات التي تستهل بحرف (أ) "، ولا زال الجمهور المتلقي ينتظر بقية هذا العمل الهام الذي سيفيد حتما في الحد من الفوضى الاصطلاحية، باختيار المقابل الأكثر تداولا بالكتابات اللسانية، ويبدو لي أن تتمة هذا العمل بحاجة إلى مجهود جماعي، كما أنه بحاجة إلى برامج حاسوبية لصياغته صياغة رقمية وجعله في متناول المهتمين ليستثمروا معطياته على الحاسوب.

- لا تتواجد بالطبعة المتوفرة من الكتاب الجداول والرسوم البيانية (التي خصصها الباحث في الرسالة التي قدمها لنيل شهادة الدكتوراه) لعرض نسب المستويات والمجالات المتواجدة بالمعاجم اللسانية المدروسة، ونسب وسائل التوليد والتعريب المعتمدة من قبل مصنفي هاته المعاجم.

لذا فإن صدور طبعة ثانية مزيدة ومنقحة من هذا العمل تراعي الملاحظات التي ذكرناها تصبح أمرا لازما خدمة للقارئ المختص.